

المسألة الطائفية في منطقة الشرق الأوسط : لبنان والعراق نموذجا

عدنان هريوى

طالب بـمـاسـتـر العـلـاقـات الـدـولـية بـجـامـعة مـحـمـد
السادس متعددة التخصصات التقنية - المغرب.

في خضم تركيز دولي على سبل إيجاد لقاح للفيروس التاجي، وفي خضم نقاش عالمي حول طبيعة الفيروس والطرق الممكنة للحد من انتشاره، تحولت بوصلة العالم فجأة نحو منطقة محددة من الكرة الأرضية مركزة بذلك على حدث اهتزت على إثره منطقة الشرق الأوسط ووصلت تداعياته إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط.

في الرابع من غشت من سنة 2020، تحولت أنظار العالم إلى العاصمة بيروت بعد تداول أخبار تدعي حدوث انفجار في مرفأ المدينة والمرتبب بشحنة محجوزة من المواد المتفجرة. في الواقع، إن انفجار بيروت ليس بالحدث الجديد رغم الأثر الذي خلفه في نفوس اللبنانيين، بل هو واقعة أضحت حاضرة في الواقع المعيش منذ فترة الحرب الأهلية. فغياب الأمن، انتشار الفساد، تأجج الاحتقانات واستمرار الصراعات الداخلية، جعل من الانفجار نقطة أفاضت الكأس وأعدت الملف اللبناني إلى الواجهة من جديد.

إن مقارنة الملف اللبناني لا يمكن أن تتم في منأى عن موضوع جوهرى وحساس يشاركه فيه العديد من البلدان الشرق الأوسطية. الطائفية، كظاهرة تداخل فيها السياسي بالاجتماعي

والاقتصادي، كانت النقطة المحورية التي أثّرت مباشرةً بعد حدوث الانفجار بحيث ألصقت بها جميع التهم وأضحت شائعة لغالبية سياسي منطقة الشرق الأوسط ومفسراً لضعف المؤسسات الاقتصادية والسياسية والبنى الاجتماعية.

تزامنت هذه الحادثة مع سياق إقليمي مضطرب تمثل في تزايد حالة الاحتقان الداخلية بعد عجز الحكومات على التصدي للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا. ففي لبنان، اندلعت مظاهرات شعبية منذ سنة 2019 تطالب بإصلاحات بنيوية وبحلول عاجلة لإخراج البلد من أزمتة. ومع تأزم الوضع صحياً، أصبحت بيروت في حاجة ملحة إلى خارطة طريق تنقذها من جمودها الاقتصادي والسياسي بعيداً عن الحل الطائفي المتداول. أما في العراق، لا يختلف الوضع كثيراً عن جاره لبنان. فقد عمقت أزمة كورونا جراح بغداد وأثقلت كاهله. فبالموازاة مع المظاهرات التي انطلقت في أواخر سنة 2019 والداعية بدورها الحكومة إلى إيجاد حل للوضعية الاقتصادية والاجتماعية الهشة التي تمر منها البلاد بعيداً عن الحل الطائفي، تفاقم الوضع بتدخل خارجي قديم جديد تبعه عجز شبه كلي أمام الفيروس التاجي.

تعد قضية الطائفية موضوعاً إشكالياً يشغل الحيز الأكبر من اهتمامات أكاديمي وسياسي المنطقة لتجذراتها التاريخية وآثارها الراهنة. فمعالجة هذه الإشكالية سيساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الغائب، أو على الأقل، في التخفيف من حدة الصراعات والصدمات الطائفية السياسية والعسكرية.

تدفعنا هذه البنية المركبة لإشكالية الطائفية إلى مقارنة الموضوع القديم الجديد بهدف تحديد العوامل المسببة لزيادة الاحتقان الطائفي وإيجاد الحلول الممكنة لهذه الظاهرة. وعليه، سنسعى إلى معرفة أثر كل من ضعف السياسة التعددية ومأسسة الطائفية واستعمالها كورقة رابحة في السياسات الخارجية، في تكريس الطائفية وإضعاف وإنهك بنية الدولة. وبهدف وضع إشكاليتنا داخل قالب واقعي، ستعالج ورقتنا كل من الحالة اللبنانية والعراقية كمنهجين للدراسة.

في الواقع، عولجت المسألة الطائفية في الشرق الأوسط بناء على "نهج المأسسة" أو كما نسميه (مأسسة الطائفية/institutionnalisation du sectarisme) بحيث تم تقنينها لجعلها بذلك مكوناً وعنصراً مدججاً داخل بنى المجتمعين العراقي واللبناني. بيد أن نهج مأسسة الطائفية أبان عن محدوديته لعدم مقدرته على إخماد نيران الصراع الطائفي والحد من التصادمات الخطابية الطائفية بين ممثلي القيادات. فهو لم ينتج نخباً قادرةً على تجاوز الحزازيات المصغرة ولم يمكن من بناء دولة قائمة

ذات سيادة، بل دفع الشعوب إلى الاصطفاف طائفيًا (سنة وشيعة)، بدل الالتفاف حول مفهوم المواطنة الجامعة.

ونعزي هذا الفشل إلى أربعة عوامل تتداخل فيما بينها وتختلف حسب اختلاف حدة تأثيرها.

أولاً، طبيعة الأنظمة. تعد عملية مقارنة إشكالية الطائفية ومحاولة تدبير التعدد الثقافي والاجتماعي في غياب نظام ديمقراطي عملية معقدة إلى مستحيلة التنزيل. فطبيعة النظام تحدد، وبشكل كبير، مدى حضور/غياب سياسة إدارة التعددية داخل الأوساط الحكومية والنظامية للبلدان متعددة التراكيب الاجتماعية وتعطي فكرة واضحة عن المقاربة المتبعة (عمودية/أفقية، قمعية/حوارية، داخلية/خارجية).

ثانياً، يلعب عامل تقنين الطائفية دوراً جوهرياً في ترسيخ الطائفية. فسواء في الحالة اللبنانية أو العراقية، تم تقنين الطائفية عن طريق نقلها من طابعها الاجتماعي إلى بعدها الرسمي. بناء على هذه الخطوة، أنتج نظام جديد يسمى "المحاصصة الطائفية" يضرب في لب مبدأ الكفاءة والاستحقاق. ففي التركيبة الرئاسية كما في البنية الوزارية، يضحى المعيار الطائفي وسيلة انتقاء واختيار وتغيب المهارات والقدرات.

في نفس الصدد، وفي سياق تكاملي مع نهج التقنين، يعد الخطاب الطائفي، العامل الثالث، نتاجاً خالصاً للنظام المؤسس للطائفية. فهو يدفع القيادي إلى مخاطبة الأفراد بناء على خطاب طائفي والنظر إليهم من منظور الانتماء الطائفي. بالتالي، يغيب مبدأ المواطنة ويرسخ الطائفية بدل أن يسعى إلى تجاوزها والتقليل من حدتها.

وأخيراً، كتسلسل للتحليل المتبع، يحتفظ المد الخارجي والتدخل في الشؤون الداخلية بحيز مهم في فشل سياسة تدبير التعددية. ويفسر ذلك بارتباط وارتهاق أي رؤية أو سياسة وطنية بالموافقة الخارجية (قوى إقليمية أو دولية) أكثر من الداخلية (الشعب والنخب). ففي العراق كما في لبنان، ارتبطت مجموعة من القيادات الدينية أو السياسية بعلاقات قوية مع بلدان خارجية إقليمية أو دولية ما دفع الشعب إلى التشكيك في ولائها الوطني.

إن عدم إصلاح النهج الحالي المبني على مأسسة الطائفية سيزيد من حدة الانقسامات الداخلية وسيعمق جراح المجتمعات ما سيؤدي حتماً إلى إشعال فتيل الصراعات. وعليه، تبقى ضرورة التدخل والحاجة الملحة للإصلاح الهيكلي والبنوي مسألة راهنة وعاجلة تستدعي رد فعل سريع وآني من أصحاب الاختصاص.

في الواقع، تبني معالجة ظاهرة الطائفية على نهج مقارنة قانونية، اجتماعية واقتصادية وسياسة. على المستوى القانوني، يستحضر الدستور العراقي في ديباجته أحداث تاريخية مرتبطة بتاريخ المظلومية تضفي طابع الرسمية (Officialisation) على محتويات الطائفية وتكرسها وتعيد إنتاجها. ويتجلى إضفاء طابع الرسمية في دسترة الطائفية من خلال استعمال مصطلحات كالسنة والشيعية في تمييز طائفي غير وطني.

في هذا الصدد، يعتمد الدستور العراقي، بناء على مقتضيات المادة 9، مبدأ الموازنة بين مكونات الشعب العراقي (سنة وشيعية) في تعيينات الجيش الشيء الذي يمس مبدأ الكفاءة والاستحقاق والمهنية. أما بالنسبة للبنان، فسعيه المتواصل إلى تدبير التعددية "واجتثاث" الطائفية من فصوله الدستورية، أنساه أن العملية تستدعي رؤيةً لتنزيل المستندات القانونية. فظل بالتالي دستور 1943 مع تعديلاته اللاحقة، حبيس البنود والفصول. لهذا، ما بين بغداد وبيروت، تظهر الحاجة الملحة لبنية قانونية صلبة قائمة على المواطنة مع جهاز تنزيلي تنفيذي مستقل.

اجتماعياً، يحتاج الخيال الشرق أوسطي لإعادة هيكلة تقوم على إيقاف العملية الانتقائية التحريضية. ففي العراق، صور نظام البعث على أنه نظام طائفي يجايي السنة في مقابل الشيعة رغم أن نظام صدام في الحقيقة كان نظاماً مستبداً مع جميع فصائل الشعب. أنتج هذا التصور مظلومية منتقاة لخدمة أهداف معينة. فبدل أن يركز على تاريخ التعايش والتسامح لتتهيء بيئة خصبة لإنشاء وطن عراقي للجميع، أخذ في التنقيب على مظاهر التصادم والنزاع. بالنسبة لبيروت، فقد دار نقاش حاد حول تاريخية لبنان تبنته القيادات والنخب. فمنهم من ربط جذور لبنان بالحضارة العربية والمجتمع الإسلامي، ومنهم من سعى إلى إثبات علاقته الوطيدة بالغرب كرد فعل وتخوف من طمس هويته.

من جهة أخرى، يحتفظ الجانب الاقتصادي بدور مهم في معالجة ظاهرة الطائفية ليفتح بدوره أبواباً أمام الفاعلين الوطنيين من أجل نقص حدة الولاء للطائفة وقادتها. بعبارة أخرى، سيوفر الجانب الاقتصادي للفرد استقلاليةً ماليةً ستغنيه عن اللجوء إلى "حماية الطائفة سياسياً واقتصادياً" مقابل تقديم ولاء لها.

أخيراً، وفيما يخص البعد السياسي، تقوم بعض القيادات باتباع منطق خدمة الطائفة بدل خدمة الوطن بناء على فكرة أن الطائفة هي من أوصلته إلى سدة القرار. وعليه، يصبح القيادي، الذي ينتظر منه أن يكون عضواً ممثلاً للنخبة، منقسم التوجه بين الطائفة والقوى الخارجية. في حين يظل الوطن، الأولي بالولاء، منحصراً بين سندان "التعصب للطائفة" ومطرقة "الأجندة الخارجية".

ما بين لبنان والعراق وبغداد وبيروت، يظل الملف الطائفي "المبرر" الأول لفشل قيام دولة مؤسسات بالبلدين حتى لو كانت المفسرات الأساسية خارجة عن مفهوم "الانتماء والتعصب". بناءً على ما ذكر أعلاه، يظهر إذاً أن تداخل العوامل وإلباسها للثوب الطائفي يجعل من ضرورة الفصل آلية حتمية لتحديد المسؤوليات الشخصية والجماعية بهدف جعل سبل بناء دولة مؤسسات قابلة للتنزيل والتطبيق.

المراجع :

1. بشارة، عزمي، "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2018، 928 صفحة.
2. غليون، برهان، "المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الخامسة، 2012، 176 صفحة.
3. شبيب، كاظم، "المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة"، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، 490 صفحة.
4. علي عبد، فتوني، "تاريخ لبنان الطائفي"، دار الفراي، بيروت، ط1، 2013، 172 صفحة.
5. آدمون، رباط، "مقدمة الدستور اللبناني"، دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2004، 83.
6. الدستور اللبناني
7. الدستور العراقي.
8. Democracy Index 2019, The economist group, available in : <https://www.eiu.com/topic/democracy-index>